الاعدام غيابيا للقرضاوي وعبدالمقصود وغيرهم في قضية التخابر أيضاً

مصر: الإعدام لمرسي وبديع باقتحام السجون والمؤبد لهما بالتخابر

محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار شعبان الشامي بالإعدام شنقا الرئيس المعزول محمد مرسي والمتهمين في القضية

■ أحكام الإعدام شملت أيضاً خيرت الشاطر وعبدالعاطي والبلتاجي وآخرين في «قضية التخابر»

■ المؤبد لحجازي والبلتاجي والحسيني وصبحي صالح وغيرهم في «الاقتحام»

■ المؤبد للكتاتني والعريان وفاروق وحامد وحجازي وجهاد وعصام الحداد وإسماعيل وإبراهيم الدراوي

القاهرة - «وكالات»: عاقبت محكمة جنايات القاهرة، برئاسة المستشار شعبان الشامي، بالإعدام شنقا كلا من الرئيس المعزول محمد مرسي ومرشد الإخوان محمد بديع وقيادات الجماعة سعد الكتاتني ومحيي حامد وعصام العريان ورشاد البيومي في قضية اقتحام السجون المصرية والإعدام لآخرين غيابيا، بينهم الداعية يوسف القرضاوي وصلاح عبدالمقصود وزير الإعلام في عهد مرسي وفلسطينيين من عناصر حماس.

وعاقبت المحكمة بالسجن المؤبد كلا من صفوت حجازي ومحمد البلتاجي وسعد الحسيني ومصطفى طاهر الغنيمي ومحمد أحمد أبو زيد وأحمد عبدالوهاب والسيد حسن شهاب وصبحي صالح وحسن راضي وحمدي حسن إبراهيم وأحمد محمد حسن دياب وأيمن محمد حسن حجازي وعبدالمنعم محمد أمين ومحمد أحمد إبراهيم وأحمد محمد العجيزي ورجب عبدالرحيم المتولي وحازم فاروق وإبراهيم أبوعوف.

كما حكمت المحكمة أيضا على الرئيس المعزول محمد مرسي، والمرشد العام للإخوان محمد بديع بالمؤبد، بالإضافة إلى 164 من عناصر وقيادات تنظيم الإخوان و«حماس» و«حزب الله» اللبناني وآخرين، من بينهم سعد الكتاتني وعصام العريان وحازم فاروق ومحيي حامد وصفوت حجازي وجهاد الحداد وعصام الحداد وعبد إسماعيل وإبراهيم الدراوي، وذلك في قضية «التخابر».

كما حكمت المحكمة بالإعدام شنقا على كل من خيرت الشاطر وأحمد عبدالعاطي ومحمد البلتاجي، والإعدام غيابيا على كل من محمود عزت، نائب مرشد الإخوان، وصلاح عبدالمقصود، وزير الإعلام في عهد مرسي، وسندس عاصم والحسن الشاطر وأبوبكر حمدي وأحمد الحكيم وآخرين.

وقضت المحكمة كذلك بمعاقبة محمد رفاعة الطهطاوي وأسعد الشيخة بالسجن 7 سنوات، وانقضاء الدعوى للقيادي المتوفى فريد إسماعيل.

«الحرابة» في السجون

وفي قضية السجون قالت المحكمة إن تقرير المفتي طالب بتوقيع حد الحرابة على المتهمين؛ نظير ما اقترفوه من جرائم، مضيفا أن جماعة الإخوان شكلت مجموعات وميليشيات لا تتحدث المصرية اقتحمت السجون خلال ثورة يناير وهربت المسجونين.

وأضافت المحكمة أن الإخوان ترقبوا المظاهرات السلمية وفوجئ الجميع بفتح السجون في 29 و30 يناير 2011 لإحداث الرعب والترويع وتم ترويج الإشاعات ضد الشرطة بالتسبب في فتح السجون لإخفاء التهمة عنهم.

وقال إن المحكمة قدمت للمفتي قرائن اقتحام السجون، وهو ما يقطع بتكوين جريمة الحرابة المعروفة في الشرع، مؤكدا أن الإخوان وأعوانهم أضرموا النار عمدا في السجون اثناء اقتحامها وسرقوا محتوياتها وقتلوا بعض افرادها من عناصر الشرطة.

وقال إن القضية قدمت برقم 383 لسنة 2013 مستانف الإسماعيلية وتم النظر فيها اثناء تولي المتهم محمد مرسي رئاسة البلاد وتبين ان واقعة الهروب مرتبطة باقتحام السجون من أشخاص مجهولين، وتسبب ذلك في قتل وإصابة العديد من السجناء، الأمر الذي لم تتكون معه عقيدة المحكمة للقضاء في الأوراق والفصل في القضية المنظورة.

وتكشف للمحكمة من خلال الشهود والأسطوانات المدمجة المقدمة من هيئة الدفاع والمستندات «ان الحقيقة الواقعة المنظورة امامها وهي هروب السجناء، كانت مصحوبة بالقوة والاقتحام من قبل عناصر أجنبية تنظيمات متطرفة من الجماعات الجهادية والتكفيرية والتنظيم الإخواني وبعض أصحاب الأنشطة الإجرامية من بدو سيناء ومطروح.

وأشارت الحيثيات إلى أنه بدأ تنفيذ المخطط عندما قام بعض الأشخاص مساء يوم 25 يناير 2011، مستغلين الأوضاع التي تشهدها البلاد في منطقة سيناء، بالمطالبة بالإفراج عن المعتقلين واعتدوا على القوات الأمنية لدخول العناصر الأجنبية من حركة حماس وحزب الله وكتائب القسام عبر الأنفاق ونجحوا في ذلك، حينما تم إطلاق نيران كثيفة على الحدود المشتركة بين رفح والأراضي المصرية وتسللت تلك المجموعات داخل الأراضي المصرية في يوم 28 يناير 2011 وفي اليوم التالي قامت تلك العناصر مع البدو باقتحام بعض السجون المصرية.

وكان المستشار حسن سمير قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة لتحقيق وقائع الاتهام، قد أسند إلى المتهمين ارتكابهم جرائم خطف ضباط الشرطة محمد الجوهري وشريف المعداوي ومحمد حسين وأمين الشرطة وليد سعد واحتجازهم بقطاع غزة، وحمل الأسلحة الثقيلة لمقاومة النظام المصري، وارتكاب أفعال عدائية تؤدي إلى المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها وقتل والشروع في قتل ضباط وأفراد الشرطة، وإضرام النيران في مبان حكومية وشرطية وتخريبها، واقتحام السجون ونهب محتوياتها، والاستيلاء على ما بمخازنها من أسلحة وذخائر وتمكين المسجونين من الهرب.

وكشفت التحقيقات التي باشرها قاضي التحقيق النقاب عن اتفاق المتهمين في القضية من قيادات جماعة الإخوان الإرهابية والرئيس المعزول والجهاديين التكفيريين مع هيئة المكتب السياسي لحركة حماس وقيادات التنظيم الدولي الإخواني وحزب الله اللبناني على إحداث حالة من الفوضى لإسقاط الدولة المصرية ومؤسساتها، تنفيذا لمخططهم، وتدريب عناصر مسلحة من قبل الحرس الثوري الإيراني لارتكاب أعمال عدائية وعسكرية داخل البلاد وضرب واقتحام السجون المصرية.

تآمروا وتخابروا

وقال المستشار شعبان الشامي، رئيس المحكمة، إن تقرير المفتي أجاز إعدام المتهمين لثبوت ارتكابهم الجرائم المنسوبة إليهم، حيث تآمروا وتخابروا للوصول للحكم، مؤكدا أن جماعة الإخوان تهدف للوصول إلى الحكم تحت ستار الدين، وربت أجيالها على كيفية الوثوب للسلطة ومزج الدين بالسياسة للوصول له ولو على حساب الدين والوطن والشعب.

وكانت المحكمة قد قررت في 2 يونيو الماضي مد أجل النطق بالحكم في قضيتي السجون والتخابر لجلسة 16 يونيو لإتمام المداولة مع استمرار حبس المتهمين بعد ورود تقرير المفتي.

وضمت لائحة الاتهام في قضية اقتحام السجون كلا من مرشد جماعة الإخوان السابق، ومحمد البلتاجي وعصام العريان وسعد الحسيني، أعضاء مكتب إرشاد جماعة الإخوان، و124 متهماً آخرين من قيادات الجماعة، وأعضاء من «التنظيم الدولي» للجماعة، إضافة إلى عناصر من حركة «حماس» الفلسطينية، و«حزب الله» اللبناني، وأيضا الداعية يوسف القرضاوي المقيم في قطر.

ووجهت النيابة العامة للمتهمين تهمة الإشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع عناصر من حركة «حماس» و«حزب الله» على إحداث حالة من الفوضى لإسقاط الدولة ومؤسساتها، تنفيذاً لمخططهم، وارتكاب جرائم خطف ضباط شرطة واحتجازهم بقطاع غزة، وحمل الأسلحة الثقيلة لمقاومة الجيش المصري، وارتكاب أفعال عدائية تؤدي إلى المساس باستقلال البلاد ووحدتها، والقتل والشروع في قتل ضباط وأفراد شرطة، وإضرام النيران في مبان حكومية وأمنية وتخريبها، واقتحام السجون ونهب محتوياتها، والاستيلاء على ما بمخازنها من أسلحة وذخائر، وتمكين المسجونين من الهرب.

وتمثلت لائحة الاتهامات في قضية التخابر إلى كل من محمد مرسي، ومحمد بديع، المرشد العام لجماعة الإخوان ونائبيه خيرت الشاطر، ومحمود عزت، وسعد الكتاتني، رئيس حزب «الحرية والعدالة»، وقيادات الجماعة محمد البلتاجي، وعصام العريان، وسعد الحسيني، ورفاعة الطهطاوي، رئيس ديوان رئاسة الجمهورية السابق، ونائبه أسعد شيخة، وأحمد عبدالعاطي، مدير مكتب مرسي، و25 آخرين من قيادات الجماعة وأعضاء التنظيم الدولي للإخوان، في ارتكابهم جرائم التخابر مع منظمات أجنبية خارج البلاد، لارتكاب أعمال إرهابية داخل مصر بغرض الاستيلاء على السلطة.

وأسندت النيابة العامة إلى المتهمين ارتكاب جرائم الاتصال مع جهات أجنبية، والاتفاق على إشاعة الفوضى داخل مصر، لتمكين الإخوان المسلمين من الوصول إلى السلطة، وتمويل جماعات مسلحة وجهاديين بالمال والسلاح لمساعدتهم في استهداف المنشآت الأمنية ورجال الجيش والشرطة، وارتكابهم جرائم إفشاء أسرار الأمن القومي، وتسريبها إلى قيادات التنظيم الدولي بالخارج وقيادات الحرس الثوري الإيراني وحركة «حماس».

المفتي: أوراق القضية تثبت ارتكاب المتهمين للوقائع المنسوبة اليهم

القاهرة وكالات :كشف المستشار شعبان الشامي، رئيس محكمة جنايات القاهرة، امس بعض ما ورد في تقرير مفتي مصر في قضية التخابر، المتهم فيها الرئيس المعزول محمد مرسي وقيادات جماعة الإخوان المسلمين.

وقال الشامي إن تقرير المفتي اكد ان «أوراق القضية تثبت ارتكاب المتهمين للوقائع المنسوبة إليهم، وثبت أن المتهمين ارتكبوا جرائم يستحقون القصاص عليها، ولما كان من المقرر شرعا أن لكل جرم عقوبة من حد أو قصاص، وقد يكون جزاء المجرم لا يكون إلا بقتله مثل الجاسوس».

وأضاف التقرير: «ولما كان الجرم الذي ارتكبه المتهمون في تلك القضية انهم قد تخابروا مع من يعملون لمصلحة منظمة خارج البلاد (التنظيم الدولي للإخوان وحركة حماس) للقيام بعمليات إرهابية داخل مصر ضد مواطنيها ومؤسساتها بغرض إشاعة الفوضى وإسقاط الدولة المصرية بغرض استيلاء جماعة الإخوان على الحكم، بان فتحوا قنوات رسمية وغير رسمية مع جهات خارجية، وتحالفوا مع منظمات جهادية بالداخل والخارج، وتسللوا بطرق غير مشروعة من قطاع غزة».

وتابع: «وتبادلوا عبر الإنترنت نقل التكليفات فيما بينهم، والبيانات المتعلقة بالمشهد السياسي والاقتصادي للبلاد، وهاجموا السجون المصرية، وسلموا المحرس الثوري الإيراني تقارير سرية، كما افشوا إليها سرا من أسرار الدفاع عن البلاد».

وشدد التقرير على أنه «لم تجد شبهة تنفي عنهم ارتكاب الجرائم المنسوبة إليهم»، مضيفا انه «من المقرر شرعا أن الاتفاق بين الشركاء على ارتكاب الجريمة وقصدهم بذلك جميعا تنفيذ ما اتفقوا عليه وتعاونهم فيها بينهم على ذلك للوصول لغرضهم، وكانت القرائن ثابتة، فكان واجبا تطبيق عقوبة التعزير التي تبدأ باللوم وتنتهي إلى القتل إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، وتقرير عقوبة القتل والقصاص إذا كان فساد المجرم لا يزول إلا بقتله، مثل الجاسوس ومعتاد الإجرام».

وأخيرا قال إنه ثبت من القرائن ارتكاب المتهمين لجرائم التخابر، وتعاون مع جهات أجنبية للوصول للسلطة، وقتل المصريين، واستهداف رجال الشرطة والجيش، ولذلك كان لابد من معاقبتهم وفق الضوابط

القاهرة: لم نعترض طائرة الحوثيين المتجهة لجنيف

القاهرة - «وكالات»: نفت السلطات المصرية منعها عبور الطائرة التي تقل وفد الحوثيين المتجهة إلى جنيف للمشاركة في مؤتمر المصالحة اليمني مجالها الجوي، وهو الأمر الذي أدى لتأخر وصول الوفد.

وقال الطيار محمود الزناتي رئيس هيئة الطيران المدني المصرية إن الهيئة لم تتلق أي طلبات من سلطات الطيران في جيبوتي أو من أي شركة طيران عربية أو دولية أو شركة طيران خاصة بشأن الطائرة التي تقل وفد الحوثيين، مضيفا أن مصر لم تفتش الطائرة قبل مرورها الأجواء المصرية.

واشار إلى ان الهيئة لم تتلق أي إخطار من أي جهة في مصر يطلب تفتيش الطائرة او منعها مؤكدا ان أي طائرة لو طلبت المرور للمجال الجوي المصري سيتم السماح لها ومنحها الترخيص فورا.

وقال إن الهيئة لم تتوافر لها أي معلومات حول طراز الطائرة التي أقلت وفد "الحوثيين إلى جنيف وما إذا كانت مدنية أو عسكرية، مؤكدا أنه إذا كان الوفد استقل طائرة عسكرية فإن سلطة الطيران المدني المصرية تصبح غير مسؤولة عن منح التصاريح للمرور أو المتابعة.

وكانت شبكة «برس تي في» الإيرانية، قد اعلنت أن "السلطات المصرية رفضت السماح لطائرة يمنية تحمل قادة حوثيين من العبور فوق مجالها الجوي، مشيرة إلى أن بعض القوى السياسية الحوثية لم تستطع الذهاب إلى جنيف، حيث ينعقد مؤتمر جنيف بشان اليمن اليوم الاثنين.

وأكدت الشبكة الإيرانية على موقعها الإلكتروني أن الوفد اليمني المعارض غادر العاصمة اليمنية "صنعاء، امس الأحد، ولكنه تم إجباره على اتخاذ مسار أطول عبر مطار جيبوتي الدولي.

شيخ الأزهر: «الإسلاموفوبيا» يغذي الصراع بين الشرق والغرب

شيخ الأزهر، أحمد الطيب

القاهرة - «وكالات»: استقبل الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، أمس الأول، وفدا ممثلين عن دول الاتحاد الأوروبي، يضم 27 سفيرا، برئاسة السفير جيمس موران.

وأوضح الإمام الأكبر أن العالم الآن أمام إرهاب جديد منظم يتمدد في فج العصر، ويمول بالمال والسلاح، ويرتكب الأعمال الوحشية تحت ستار الدين، مؤكدا أنه ليس صحيحا ما يتردد في الغرب عن أن الحركات الإرهابية المسلحة حركات وُلدت من رحم الإسلام، وأن تعاليم هذا الدين هي التي صنعت «داعش» وغيرها من الحركات والتنظيمات الإرهابية المسلحة، كما أنه ليس صحيحا أن الإسلام هو المسؤول عن هذا الإرهاب.

وأضاف أنه مما يؤسف له أن هذه السمعة الرديئة انتشرت سريعا، ووجدت من يرحب بها، وانتهت إلى ظاهرة «الإسلاموفوبيا» التي لعبت ولا تزال دورا بالغ السوء والخطر في تغذية الصراع الحضاري بين الغرب والشرق. وقال: «من أجل هذا ذهبنا إلى فلورنسا ولندن، لنظهر وجه الإسلام الحقيقي وتعاليمه السمحة، وقبوله بالتعايش مع الآخر، ولنؤكد أن الإسلام كدين هو دين رحمة وسلام ينبذ العنف والإرهاب».

وأكد فضيلته أنه يجب التعرف إلى الأسباب التي دفعت بعضا من الشباب الأوروبي للانضمام إلى تنظيم «داعش» الإرهابي، ولا ننسى أن أوروبا فتحت الأبواب للشباب المتطرف العائد من بعض البلدان حين رفضت بلادهم استقبالهم، فاستقبلتهم أوروبا تحت داعي الحرية.

من جانبه، قال السفير جيمس موران، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في مصر، إن الرأي العام الأوروبي يقدر دور الأزهر في دعم الاستقرار والسلام العالمي، كما يقدر رعاية الأزهر الشريف لقيم التسامح والعدل والرحمة في مصر والعالم كله.

سقوط خلية إرهابية بالدقهلية لتجنيد الشباب وتسفيرهم لليبيا للالتحاق بداعش

القاهرة - «وكالات»: تمكن ضباط جهاز الأمن الوطني بالدقهلية، من ضبط خلية إرهابية تقوم بتجنيد الشباب وتسفيرهم لليبيا للانضمام لتنظيم داعش الإرهابي. وكشفت الأجهزة الأمنية أن الخلية تضم 6 إرهابيين يقيمون بمصر وليبيا وسوريا، وتم الإيقاع بزعيم الخلية بقرية طنبول الجديدة مركز المنصلاوين، وإحالته للنيابة العامة التي باشرت التحقيق بإشراف المستشار محمد الزنفلي المحامي العام لنيابات جنوب الدقهلية. وأكدت تحريات ضباط جهاز الامن الوطني قيام أفراد الخلية بتسفير عدد من الشباب لليبيا مؤخرا، بهدف الانضمام إلى تنظيم داعش الإرهابي، وأكدت أن مسئول الخلية يدعى أحمد محمد محمد محمد الباز، 32 سنة، هو من يقوم بالتنسيق بين أعضاء التنظيم خارج وداخل مصر، وتم ضبطه وبحوزته العديد من الأوراق التنظيمية والمنشورات التي تحرض على العنف وتؤيد داعش.

«داعش» يتبنى قتل 3 من الأمن الوطني التونسي بسيدي أبوزيد ومقتل 14 شخصا في حادث قطار

تونس - «وكالات»: تبنى تنظيم داعش الهجوم على أفراد الحرس الوطني التونسي في ولاية سيدي ابوزيد، والذي أسفر عن قتل 4 منهم ثلاثة من الدرك وإصابة 12 شخصا بجروح.

وأكد تنظيم داعش في بيان نشر على موقع تويتر ان مقاتلين من «جند الخلافة» قاما «بالهجوم على مركزين عسكريين في مدينة بوزيد باسلحتهما الخفيفة».

وكانت وزارة الداخلية التونسية قد اعلنت ان ثلاثة عناصر من الحرس الوطني ومتطرفا مفترضا قتلوا في تبادل إطلاق نار في سيدي علي بن عون بالقرب من سيدي بوزيد (وسط غرب)، وذلك فجر يوم الاثنين فيما لقي 14 شخصا على الأقل مصرعهم، فيما أصيب 70 آخرون بجروح، صباح الثلاثاء، إثر حادث ماساوي بين قطار وشاحنة في تقاطع بمدينة القصص على بعد 60 كلم جنوب تونس العاصمة، بحسب ما اعلنت عنه وزارتا الداخلية والنقل التونسيتان.

«حماس» تتلقى أفكارا بشأن ملف التهدئة مع إسرائيل

غزة - «وكالات»: كشف مسؤول العلاقات الدولية في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أسامة حمدان عن تسلم حركته أفكارا "مكتوبة" تتعلق بملف التهدئة مع إسرائيل، مشيرا إلى أن رد حركته لن يحيد عن تحقيق مطالب قطاع غزة.

وأوضح حمدان في حوار صحفي نشرته صحيفة "فلسطين" المحلية الصادرة من غزة أمس الثلاثاء، أن الأفكار تتعلق بموضوع استكمال "ملف التهدئة" مع إسرائيل والذي انتهى عدوانا استمر 51 يوما على القطاع صيف العام 2014.

كما أكد أن رد حركته على أي جهة لا "يخرج عن خدمة العمل الجاد لإنهاء الحصار عن غزة، وفتح المعابر جميعها، بما فيها ميناء غزة البحري"، متوقعا أن يكون الرد على الجهة المرسلة (لم يكشف عنها) اليوم.

ونفى حمدان تطرق حركته إلى الفترة الزمنية للتهدئة واختصارها بعشر سنوات، مضيفا أن "الأمر بكليته يمكن اختصاره بوجود اتفاق تهدئة في مقابل إنهاء الحصار عن غزة".

يشار إلى أنه في 26 اغسطس/آب 2014، توصلت إسرائيل والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة -برعاية مصرية- إلى هدنة طويلة الأمد بعد عدوان استمر 51 يوما.

وتضمنت بنود هذه الهدنة استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية غير المباشرة في غضون شهر واحد من بدء سريان وقف إطلاق النار.

وتوافق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي يوم 23 سبتمبر/أيلول الماضي على عقد مفاوضات غير مباشرة -بوساطة مصرية- بهدف تثبيت التهدئة، وإلى الآن لم يتم تحديد موعد جديد لاستئناف تلك المفاوضات.